

الفصل الأول

القرارات التي اتخذها المؤتمر

القرار ١ للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية*

توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

وقد اجتمع في مونتييري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

- ١ - يعتمد توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المرفق بهذا القرار؛
- ٢ - يوصي بأن تقرر الجمعية العامة توافق آراء مونتييري بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر.

المرفق

توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٢	٩-١	أولا - مواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية: الاستجابة العالمية
٣	٦٧-١٠	ثانيا - الإجراءات الرئيسية
٣	١٩-١٠	ألف - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية
		باء - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره
٦	٢٥-٢٠	من التدفقات الخاصة
٩	٣٨-٢٦	جيم - التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية
١٢	٤٦-٣٩	دال - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية
١٥	٥١-٤٧	هاء - الدين الخارجي
		واو - معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية
١٦	٦٧-٥٢	والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية
٢٠	٧٣-٦٨	ثالثا - المثابرة على العمل

* اعتمد في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس.

أولاً - مواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية: الاستجابة العالمية

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، قد اجتمعنا في مونتيري، المكسيك، في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، قررنا مواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية في العالم بأسره، ولا سيما في البلدان النامية. إن هدفنا هو القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتشجيع التنمية المستدامة فيما نحن نتقدم باتجاه نظام اقتصادي عالمي أبوابه مفتوحة أمام الجميع وقائم على العدل تماما.

٢ - ونشير مع القلق إلى التقديرات الحالية للانخفاضات الكبيرة في الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١).

٣ - إن تعبئة الموارد المالية وزيادة استخدامها استخداما فعالا وتأمين الأوضاع الاقتصادية الوطنية والدولية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، للقضاء على الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة، وحماية بيئتنا، ستكون أول خطوة نخطوها لكفالة أن يصبح القرن الحادي والعشرون قرن التنمية للجميع.

٤ - إن تحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يتطلب إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وملتزم باعتماد سياسات سليمة، وأسلوب حكم رشيد على جميع الصعد وبسيادة القانون. وملتزم أيضا بتعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون الدولي المالي والتقني لأغراض التنمية، وتمويل الديون المقدور على تحملها وتخفيف عبء الديون الخارجية، وتحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية.

٥ - إن الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فاقمت الركود الاقتصادي في العالم، مما زاد من انخفاض معدلات النمو. وبات من الملح للغاية الآن تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصالح لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام ومواجهة التحديات البعيدة المدى للتمويل لأغراض التنمية. إن تصميمنا على العمل معا أقوى مما كان من قبل.

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

٦ - وينهض كل بلد بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ودور السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية شديد الأهمية. وفي الوقت نفسه، فإن الاقتصادات المحلية باتت الآن متشابكة مع النظام الاقتصادي العالمي، كما أن الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار يمكن أن يساعد البلدان على أمور من بينها محاربة الفقر. وتحتاج جهود التنمية الوطنية إلى مؤازرة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، لذا فإننا نشجع ونؤيد وضع أطر تنموية على الصعيد الإقليمي، مثل الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا وجهود مماثلة في مناطق أخرى.

٧ - إن العولمة تتيح فرصا وتخلق تحديات. وتواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية صعوبات خاصة عند الاستجابة لهذه التحديات والفرص. وينبغي أن تكون أبواب العولمة مفتوحة أمام الجميع وأن تقوم على العدل تماما. وثمة حاجة قوية لاعتماد سياسات وتدابير على الصعيدين الوطني والدولي، وأن تصاغ وتنفذ بمشاركة كاملة وفعالة من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمساعدتها على الاستجابة استجابة فعالة لهذه التحديات والفرص.

٨ - ويستلزم الاقتصاد العالمي المترابط بصورة متزايدة نهجا شموليا لمواجهة التحديات الوطنية والدولية والنظامية المتشابكة التي يفرضها التمويل لأغراض التنمية، والتنمية المستدامة المراعية للاعتبارات الجنسانية والمركزة على الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويجب على هذا النهج أن يتيح فرصا للجميع، وأن يساعد في كفاءة إيجاد الموارد واستخدامها استخداما فعالا، وإقامة مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة على جميع المستويات. وتحقيقا لهذا الهدف، تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية ومتناسقة في كل جانب من جوانب جدول أعمالنا المترابطة، بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصالح.

٩ - وإذ ندرك أن السلام والتنمية يعزز الواحد منهما الآخر، لذا فإننا مصممون على تحقيق رؤيتنا المشتركة ببناء مستقبل أفضل، من خلال ما نبذله من جهود فردية إضافة إلى الإجراءات النشطة المتعددة الأطراف. ونحن، إذ ندعم ميثاق الأمم المتحدة ونبني على القيم المتجسدة في إعلان الألفية، نلتزم بتوطيد النظم الاقتصادية العالمية والوطنية استنادا إلى مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة وفتح الأبواب أمام الجميع.

ثانيا - الإجراءات الرئيسية

ألف - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

١٠ - في إطار مساعيها المشتركة لتحقيق النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، يتمثل أحد التحديات الحاسمة في ضمان هئية الظروف الداخلية الضرورية لتعبئة المدخرات

المحلية، العامة والخاصة، للمحافظة على مستويات مناسبة من الاستثمار المنتج وزيادة الطاقات البشرية. وتمثل إحدى المهام الأساسية في تعزيز كفاءة سياسات الاقتصاد الكلي وتماسكها وتناسقها. وتؤدي البيئة الداخلية المواتية دورا حيويا في تعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات والمساعدات الدولية واستخدامها استخداما فعالا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤازر الجهود المبذولة لخلق مثل هذه البيئة.

١١ - ويعد الحكم الرشيد أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وتشكل السياسات الوطنية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس والبنى التحتية المحسنة أساسا للنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل. كما أن تحقيق الحرية، والسلام، والأمن، والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، والسياسات السوقية المنحى، والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية أمور أساسية يعزز الواحد منها الآخر.

١٢ - وسنزز أطر السياسة المناسبة والأطر التنظيمية المناسبة على الصعيد الوطني لكل منا وعلى نحو يتسق مع القوانين الوطنية لتشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك المبادرات على الصعيد المحلي، وسنساعد على نشوء قطاع أعمال نشط وجيد الأداء، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين زيادة الدخل وتوزيعه، وزيادة الإنتاج وتمكين المرأة وحماية حقوق العمال والبيئة. ونحن نسلم بأن الدور المناسب للحكومة في السياسات السوقية المنحى سيتفاوت من بلد لآخر.

١٣ - ومكافحة الفساد على جميع المستويات هي إحدى الأولويات. فالفساد يشكل عائقا خطيرا أمام تعبئة الموارد وتوزيعها بصورة فعالة ويجول الموارد بعيدا عن الأنشطة التي تشكل عنصرا حيويا من العناصر اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة.

١٤ - ونحن نسلم بالحاجة إلى اتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة تستهدف المحافظة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وعمالة كاملة، والقضاء على الفقر، واستقرار الأسعار، والموازن المالية والخارجية القابلة للاستدامة وذلك لكفالة أن تصل منافع النمو إلى جميع الناس، وبخاصة الفقراء منهم. وينبغي للحكومات إعطاء الأولوية لتفادي التشوّهات الناتجة عن التضخم والتقلبات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر سلبا على توزيع الدخل وتخصيص الموارد. وبالإضافة إلى اتباع سياسات مالية ونقدية حكيمة، لا بد من وضع نظام ملائم لأسعار الصرف.

١٥ - ومن الأمور الأساسية إقامة نظام لتعبئة الموارد العامة وتنظيم استخدامها حكومياً تتوافر فيه عناصر الفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة. ونحن نسلم بالحاجة إلى ضمان الاستدامة، المالية إضافة إلى نظم وإدارة ضريبية منصفة تتميز بالكفاءة، وإلى إدخال تحسينات على الإنفاق العام، تترك مجالاً للاستثمار الخاص المنتج. كما نعترف بما يمكن أن تسهم به الأطر المالية المتوسطة المدى في هذا الخصوص.

١٦ - إن الاستثمارات الموظفة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، بما فيها برامج التعليم والصحة والتغذية والمأوى والضمان الاجتماعي التي تحيط بالأطفال والمسنين برعاية خاصة وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتشمل كل القطاع الريفي وكافة الجماعات المحرومة تمثل أمراً حيوياً لتمكين الناس، ولاسيما الذين يعيشون في الفقر، من التكيف على نحو أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة ومن زيادة الانتفاع منها. ويمكن للسياسات الفعالة في سوق العمل، بما في ذلك تدريب العمال، أن تساعد على زيادة فرص العمل وتحسين ظروفه. ولا بد من زيادة تعزيز غطاء الحماية الاجتماعية ونطاقها. وتؤكد الأزمات الاقتصادية أيضاً أهمية وجود شبكات فعالة للأمان الاجتماعي.

١٧ - ونحن نسلم بضرورة تعزيز القطاع المالي المحلي وتطويره، وتشجيع التنمية المنتظمة لأسواق رؤوس الأموال من خلال النظم المصرفية السليمة وغيرها من الترتيبات المؤسسية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية للتنمية، بما في ذلك قطاع التأمين وأسواق الديون ورؤوس الأموال السهمية، التي تشجع الادخار وتستثمره كما تشجع الاستثمارات الإنتاجية. وهذا الأمر يتطلب نظاماً سليماً للوساطة المالية، وأطراً تنظيمية شفافة وآليات رقابة فعالة يدعمها مصرف مركزي ذو أساس متين. وينبغي وضع خطط ضمان وخدمات لتنمية الأعمال التجارية بغية تسهيل وصول الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أسواق التمويل المحلية.

١٨ - وإن توفير التمويل المتناهي الصغر والائتمانات للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك في المناطق الريفية، ولاسيما للنساء، فضلاً عن برامج توفير الوطنية، هي من الأمور ذات الأهمية لتعزيز التأثير الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي. ويمكن للمصارف الإئتمانية، والمؤسسات التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، سواء بصورة مستقلة أو بالتعاون فيما بينها، أن تكون أدوات فعالة في تيسير الوصول إلى التمويل، بما في ذلك التمويل السهمي، لهذه المشاريع، فضلاً عن توفير قدر كافٍ من الائتمانات المتوسطة والطويلة الأجل. إضافة إلى ذلك، فإن تشجيع الابتكارات المالية للقطاع الخاص وإقامة

الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن لهما تعميق جذور الأسواق المالية المحلية وزيادة نمو القطاع المالي المحلي. والهدف الرئيسي من برامج المعاشات التقاعدية يتمثل في توفير الحماية الاجتماعية، ولكن عندما يجري تمويل هذه البرامج، فإنها يمكن أن تشكل أيضا مصدرا من مصادر المدخرات. وبمراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي بذل جهود من أجل إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، حيثما أمكن ذلك. ومن المهم أيضا تخفيض تكلفة التحويلات التي يبعثها العمال المهاجرون وخلق فرص للاستثمار في التنمية، بما في ذلك قطاع الإسكان.

١٩ - ومن الأهمية البالغة تعزيز الجهود الوطنية في مجال بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك في مجالات مثل: البنى التحتية المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، والمالية العامة، وتمويل القروض السكنية، والأنظمة المالية والإشراف المالي، والتعليم الأساسي بشكل خاص، والإدارة العامة، والسياسات الميزانية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والجنسانية، والإنذار المبكر ومنع الأزمات، وإدارة الديون. وفي هذا الخصوص، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية. ونعيد تأكيد التزامنا ببرنامج العمل لأقل البلدان نموا لعقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٢)، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا، المعقود في بربادوس في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وبرنامج العمل العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣). ولا بد من توفير دعم دولي لهذه الجهود، بما في ذلك المساعدة التقنية، ومن خلال أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية. ونشجع إقامة تعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي، بغية تيسير تبادل وجهات النظر بشأن الاستراتيجيات والممارسات والخبرات الناجحة وتكرار المشاريع.

باء - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة

٢٠ - تشكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكتملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية.

(٢) A/CONF.191/11.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

فالاستثمار المباشر الأجنبي يسهم في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل. وهو يتسم بأهمية خاصة نظرا لقدرته على نقل المعارف والتكنولوجيا، وخلق فرص للعمل، وزيادة الإنتاجية بوجه عام، وتحسين القدرة على التنافس وتنظيم المشاريع الحرة، ولأنه يؤدي في آخر المطاف إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية. ولهذا يتمثل أحد التحديات الرئيسية في خلق الظروف الداخلية والدولية اللازمة لتيسير تدفقات الاستثمار المباشر، والمفضية إلى تحقيق أولويات التنمية الوطنية، إلى البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية، وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢١ - وبغية جذب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات، لا بد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية، وتقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة والتي تسمح للأعمال التجارية المحلية والدولية بالعمل بكفاءة وبصورة مربحة على نحو يكون له أقصى التأثير في التنمية. ويلزم بذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، وإدارة الشركات والمعايير المحاسبية، وتشجيع البيئة التنافسية. وثمة آليات أخرى قد تكون مهمة مثل إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص وإبرام اتفاقات في مجال الاستثمار. ونؤكد ضرورة تعزيز برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات الإنتاجية وتوفير ما يكفي من التمويل لها، وذلك بناء على طلب الجهات المستفيدة.

٢٢ - واستكمالاً للجهود الوطنية، فإن هناك ضرورة لأن تقوم المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية فضلاً عن المؤسسات ذات العلاقة في بلدان المنشأ بزيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار الأجنبي الخاص في تنمية البنى التحتية وغيرها من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المشاريع بغية سد الفجوة الرقمية، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم تقديم اعتمادات التصدير، وتوفير التمويل المشترك، ورأس مال المشاريع وغير ذلك من صكوك الإقراض، والضمانات المتعلقة بالمخازفات، واستغلال موارد المساعدات، والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وخدمات تطوير الأعمال التجارية، ومنتديات تيسير الاتصالات بين أصحاب الأعمال التجارية والتعاون بين شركات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلاً عن تمويل دراسات الجدوى. وتمثل إقامة الشراكات بين الشركات أداة قوية من أدوات نقل التكنولوجيا ونشرها. وفي هذا الخصوص، يستحسن تعزيز المؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية. وينبغي

أيضا وضع تدابير إضافية تتعلق ببلدان المنشأ من أجل تشجيع وتيسير التدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية.

٢٣ - وفي حين تقوم الحكومات بتوفير الإطار الذي تعمل فيه الشركات التجارية، فإنه من المتوقع من هذه الشركات أن تقوم بدور الشريك المثابر والذي يمكن الاعتماد عليه في عملية التنمية. ونحن نحث أصحاب الأعمال التجارية على عدم الاكتفاء بمراعاة الآثار الاقتصادية والمالية لمشاريعهم بل والآثار الإنمائية والاجتماعية والجنسانية والبيئية أيضا. وانطلاقا من هذه الروحية، فإننا ندعو المصارف وغيرها من المؤسسات المالية، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، إلى تشجيع المبادرات الابتكارية لتمويل التنمية. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لتشجيع الشركات على التصرف تصرف المواطن الصالح ونشير إلى المبادرة التي اتخذت في الأمم المتحدة لتشجيع الشراكات العالمية.

٢٤ - وسندعم آليات تمويل جديدة للقطاع العام/الخاص، أي تمويل الديون ورأس المال السهمي، للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لمنفعة مباشري الأعمال الحرة الصغيرة بشكل خاص والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنى التحتية. وهذه المبادرات العامة/الخاصة يمكن أن تشمل على تطوير آليات تشاورية بين المنظمات المالية الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية مع القطاع الخاص في كل من بلدان المنشأ والبلدان المستفيدة وذلك كأداة لخلق بيئات مؤاتية للأعمال التجارية.

٢٥ - ونؤكد ضرورة الإبقاء على قدر كاف ومستقر من التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن المهم تشجيع اتخاذ تدابير في بلدان المنشأ والبلدان المستفيدة لتحسين الشفافية والمعلومات عن التدفقات المالية. وتتسم التدابير الرامية إلى تخفيف حدة تأثير شدة تقلب تدفقات رأس المال على المدى القصير بالأهمية ويجب أخذها بعين الاعتبار. ونظرا إلى تفاوت درجة القدرات الوطنية لكل بلد، لذا فإنه من المهم أيضا إدارة حقائب الديون الخارجية الوطنية، وإيلاء أهمية كبيرة للمجازفات المتعلقة بالعملات والسيولة، وتعزيز الأنظمة المتسمة بالشفافية والإشراف على جميع المؤسسات المالية، بما في ذلك المؤسسات عالية الاستدانة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال في عملية منتظمة وحسنة الترتيب ومتفقة مع أهداف التنمية، وتنفيذ القوانين والمعايير المتفق عليها دوليا على أساس تدريجي وطوعي. ونشجع المبادرات العامة/الخاصة على زيادة سهولة الوصول إلى المعلومات عن البلدان والأسواق المالية ودقتها وحسن توقيتها وشمولها، مما سيعزز القدرات على تقييم المجازفات. وبوسع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تقدم مزيدا من المساعدة لتحقيق هذه الأغراض.

جيم - التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

٢٦ - إن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف وذي طابع شمولي، ويستند إلى القواعد ومنفتح وغير قائم على التمييز ويتسم بالإنصاف، فضلاً عن تحرير التجارة تحريراً ذا معنى، يمكن أن يؤدي إلى تنشيط عملية التنمية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، وأن يستفيد منها جميع البلدان في جميع مراحل التنمية. وفي هذا الخصوص، فإننا نعيد تأكيد التزامنا بتحرير التجارة وكفالة أن تقوم التجارة بكامل دورها في تشجيع النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع. لذا فإننا نرحب بقرارات منظمة التجارة العالمية بوضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صلب برنامج عملها، وملتزم بتنفيذها.

٢٧ - وبغية الإفادة إفادة كاملة من التجارة التي تشكل في حالات كثيرة أهم مصدر من المصادر الخارجية لتمويل التنمية، لا بد من إنشاء أو تعزيز المؤسسات والسياسات الملائمة في البلدان النامية، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويشكل تحرير التجارة تحريراً ذا معنى عنصراً هاماً في استراتيجية التنمية المستدامة لبلد من البلدان. ويمكن أن تؤدي زيادة التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وأن تشكل مصدراً هاماً من مصادر تشغيل اليد العاملة.

٢٨ - ونقر بالمسائل التي لها أهمية بالغة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال التجارة الدولية لتحسين قدرتها على تمويل تنميتها. وتشمل هذه المسائل ما يلي: الحواجز التجارية والمعونات المشوّهة للتجارة وغيرها من التدابير المشوّهة للتجارة، وبخاصة في قطاعات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية في مجال التصدير، بما في ذلك الزراعة؛ وسوء استعمال تدابير مكافحة الإغراق؛ والحواجز التقنية والتدابير المتعلقة بالنظافة وصحة النبات؛ وتحرير التجارة في الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة؛ وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية؛ والاتجار في الخدمات؛ والحدود القصوى للتعريفات والتعريفات المرتفعة وتصعيد التعريفات، فضلاً عن الحواجز غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية؛ وانتقال الأشخاص الطبيعيين، وعدم الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية لحماية المعارف والفنون الشعبية التقليدية؛ ونقل المعارف والتكنولوجيا؛ وتنفيذ وتفسير اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية^(٤) على نحو يخدم الصحة العامة؛ وضرورة جعل الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في اتفاقات التجارة أكثر دقة وفعالية وقابلية للتنفيذ.

(٤) نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: النصوص القانونية (جنيف، أمانة غات، ١٩٩٤)، المرفق ١ جيم.

٢٩ - ولكفالة أن تكون التجارة العالمية في خدمة التنمية ولمنفعة جميع البلدان، فإننا نشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على تنفيذ النتائج التي توصل إليها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة بقطر في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٣٠ - ونتعهد أيضا بتيسير انضمام جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

٣١ - وسنقوم بتنفيذ الالتزامات المعلنة في الدوحة بمعالجة عملية تهميش أقل البلدان نموا في التجارة الدولية فضلا عن برنامج العمل الذي أقر لدراسة المسائل المتعلقة بتجارة الاقتصادات الصغيرة.

٣٢ - ونلتزم أيضا بتعزيز دور الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية ومناطق التجارة الحرة، على نحو يتفق ونظام التجارة المتعدد الأطراف، في بناء نظام أفضل للتجارة العالمية. ونحث المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية، على مواصلة دعم مشاريع تشجع التكامل دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٣ - ونسلم بأهمية تحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى جميع الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان الواقعة في أفريقيا، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٤ - وندعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تعمل حتى الآن لتحقيق هدف تأمين وصول صادرات أقل البلدان نموا من غير رسوم جمركية ومن غير حصص أن تفعل ذلك، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل أقل البلدان نموا الذي اعتمد في بروكسل. ومما يساعد في هذا الأمر أيضا النظر في اقتراحات ترمي إلى أن تسهم البلدان النامية في تحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق.

٣٥ - ونسلم أيضا بأهمية أن تنظر البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تخفيض الحواجز التجارية فيما بينها.

٣٦ - وندعو المؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والثنائية، بالتعاون مع الحكومات المعنية ومؤسساتها المالية وبغية زيادة دعم الجهود الوطنية المبذولة للاستفادة من الفرص التجارية ولكي تتكامل تكاملا فعالا في النظام التجاري المتعدد الأطراف، إلى توسيع

جهودها والتنسيق فيما بينها، وزيادة مواردها، من أجل أن تزيل على نحو تدريجي القيود المتصلة بالعرض؛ وتحسين البنى التحتية التجارية؛ وتنويع القدرة التصديرية ودعم زيادة المضمون التكنولوجي للصادرات؛ وتعزيز التنمية المؤسسية وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية بوجه عام. وتحقيقا لهذا الغرض، فإننا ندعو أيضا الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، إلى تعزيز ما تقدمه من دعم للتدريب المتصل بالتجارة، وبناء القدرات والمؤسسات وتقديم الخدمات الداعمة للتجارة. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية النامية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية الأفريقية، وبلدان المرور العابر النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المقدم لدعم الأنشطة المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نمواً ومتابعته، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، والصندوق الاستئماني العالمي لخطة التنمية المنبثقة عن مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة، فضلا عن أنشطة مركز التجارة الدولية.

٣٧ - وتدعو الحاجة إلى المعونة المتعددة الأطراف أيضا لتخفيف حدة النتائج المترتبة على هبوط إيرادات التصدير للبلدان التي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها من السلع الأساسية. لذا فإننا نسلّم بالاستعراض الأخير الذي قام به مرفق التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي وسنواصل تقييم فعاليته. ومن المهم أيضا تمكين منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية ليحموا أنفسهم من المخازفات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. وندعو أيضا الجهات المانحة الثنائية ووكالات المعونة المتعددة الأطراف إلى تعزيز ما تقدمه من دعم لبرامج تنويع الصادرات في تلك البلدان.

٣٨ - ودعما للعملية التي بدأت في الدوحة، فإنه ينبغي الاهتمام بتعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وذات معنى، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وتحتاج البلدان النامية، بوجه خاص، إلى مساعدة من أجل المشاركة مشاركة فعالة في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية وعمليتها التفاوضية من خلال تحسين التعاون فيما بين جميع أصحاب المصالح المعنيين، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. ولتحقيق هذه الأهداف، فإننا نؤكد أهمية تأمين التمويل الفعال والمضمون والذي يمكن التنبؤ به للمساعدة التقنية ولبناء القدرات في الميدان التجاري.

دال - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٣٩ - تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً أساسياً إذ أنها تكمل مصادر أخرى لتمويل التنمية، ولا سيما في تلك البلدان الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار المباشر الخاص. وبوسع المساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد بلداً من البلدان على تحقيق قدر مناسب من تعبئة الموارد المحلية خلال فترة زمنية مناسبة يجري خلالها تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية. ويمكن أن تلعب المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً بالغ الأهمية في تحسين البيئة لنشاط القطاع الخاص، وبذلك تمهد الطريق لنمو كبير. وتشكل هذه المساعدة أيضاً أداة بالغة الأهمية لدعم التعليم والصحة والتنمية البنية التحتية العامة، والتنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي. وبالنسبة للبلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أكبر مصدر من مصادر التمويل الخارجي وتؤدي دوراً بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية وغير ذلك من أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي.

٤٠ - وتستند الشراكات الفعالة فيما بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة إلى التسليم بقيادة الخطط الإنمائية وتبنيها على الصعيد الوطني، ويلزم في ذلك الإطار اتخاذ سياسات سليمة واعتماد إدارة رشيدة على جميع المستويات بغية كفاءة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وتمثل الأولوية الرئيسية في بناء شراكات التنمية هذه، ولا سيما دعماً للبلدان الأشد حاجة، وزيادة ما للمساعدة الإنمائية الرسمية من تأثير على الحد من الفقر. ويمكن للأهداف والالتزامات الواردة في إعلان الألفية وغيرها من أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي أن تساعد البلدان على وضع أولويات وطنية قصيرة ومتوسطة الأجل وذلك كأساس تبنى عليه شراكات للحصول على دعم خارجي. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد أهمية صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وسوف ندعمها بقوة.

٤١ - ونسلم بأنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ولتأمين الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا سوف نتعاون من أجل زيادة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وذلك لتحسين فعالية المعونات.

٤٢ - وفي هذا السياق، فإننا نحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهوداً ملموسة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية و ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان

المتقدمة النمو لأقل البلدان نمواً على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن تفعل ذلك، ونشجع البلدان النامية على الاستفادة مما تحقق من تقدم وذلك بغية كفاءة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداماً فعالاً لتساعدها على تحقيق أهداف التنمية. ونسلم بالجهود التي بذلها جميع الجهات المانحة، ونثني على هؤلاء المانحين الذين تتجاوز إسهاماتهم من المساعدة الإنمائية الرسمية الأهداف المحددة أو تبلغها أو تحري زيادتها لتصل إلى تلك الأهداف؛ ونؤكد أهمية القيام بدراسة للوسائل والأطر الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

٤٣ - وينبغي للبلدان المستفيدة والمانحة، وللمؤسسات الدولية، أن تسعى إلى جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية. وثمة ضرورة بوجه خاص لأن تعزز المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية جهودها لتحقيق ما يلي:

- مواصلة إجراءاتها التشغيلية على أعلى مستوى للحد من تكاليف المعاملات وجعل عملية صرف المساعدة الإنمائية الرسمية وإيصالها أكثر مرونة، مع مراعاة احتياجات التنمية الوطنية وأهدافها في إطار تبني البلد المستفيد؛
- دعم وتحسين الجهود والمبادرات الأخيرة، مثل فك القيود عن المعونات، بما في ذلك تنفيذ توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن فك القيود عن المعونات إلى أقل البلدان نمواً، بناء على موافقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أيار/مايو ٢٠٠١. وينبغي بذل جهود أخرى لتخفيف القيود المرهقة؛
- تحسين القدرة الاستيعابية والإدارة المالية للبلدان المستفيدة من أجل الاستفادة من المعونات وذلك لتشجيع استخدام أنسب الوسائل لإيصال المعونات والتي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية ولضرورة تأمين موارد يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك وضع آليات لدعم الميزانية حيثما اقتضى الأمر، وعلى نحو تشاوري كامل؛
- استخدام أطر إنمائية تتبناها البلدان النامية وتشرف عليها وبحيث تجسد تلك الأطر استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر بصفتها أدوات لإيصال المعونة بناء على الطلب؛
- تحسين مساهمة البلدان المستفيدة في تصميم برامج المساعدة التقنية، بما في ذلك عملية الشراء، وزيادة الاستخدام الفعال لموارد المساعدة التقنية المحلية؛

- تشجيع استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية للحصول على موارد إضافية لأغراض التنمية، مثل الاستثمارات الأجنبية والتجارة والموارد المحلية؛
- تعزيز التعاون الثلاثي، بما في ذلك التعاون مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتعاون بين بلدان الجنوب، كأدوات لإيصال المساعدة؛
- تحسين تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على الفقراء، وتنسيق المعونات وقياس النتائج.

وندعو الجهات المانحة لاتخاذ خطوات لتطبيق التدابير المذكورة أعلاه دعماً لجميع البلدان النامية، بما في ذلك اتخاذ تدابير فورية دعماً للاستراتيجية الشاملة التي تجسدها الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا والجهود المماثلة في أقاليم أخرى، فضلاً عن دعم أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية. ونسلم بالمناقشات التي تجري في منتديات أخرى ونقدر تلك المناقشات بشأن مقترحات زيادة الطابع التسهيلي لتمويل التنمية، بما في ذلك زيادة استخدام المنح.

٤٤ - ونسلم بقيمة تقصي موارد تمويل ابتكارية بشرط ألا تفرض تلك الموارد عبئاً مرهقاً على البلدان النامية. وفي هذا الخصوص، فإننا نوافق على دراسة نتائج التحليل الذي طلبه الأمين العام، في المنتديات المناسبة، بشأن مصادر التمويل الابتكارية المحتملة، ونشير إلى اقتراح استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية. ونرى أن أي تقييم لمخصصات حقوق السحب الخاصة يجب أن يحترم مواد اتفاق صندوق النقد الدولي والقواعد والإجراءات المرعية للصندوق، وهذا الأمر يستلزم مراعاة الحاجة العالمية للسيولة على الصعيد الدولي.

٤٥ - ولا تزال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقوم بدور حيوي في خدمة متطلبات التنمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي لهذه البنوك أن تسهم في توفير إمدادات كافية من الأموال للبلدان التي تواجه تحديات الفقر، وتتبع سياسات اقتصادية سليمة وقد تفتقر إلى قدر كاف من الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال. كما ينبغي لها أن تخفف من حدة تأثير شدة تقلب الأسواق المالية. فالمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية القوية تضيف دعماً مالياً مرناً لجهود التنمية الوطنية والإقليمية، وتعزز التبنّي والكفاءة بوجه عام. كما أنها تشكل مصدراً حيوياً من مصادر المعرفة والخبرة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية الأعضاء فيها.

٤٦ - وسنضمن بأن تسمح لها الموارد الطويلة الأجل الموضوعة تحت تصرف النظام المالي الدولي، بما في ذلك المؤسسات والصناديق الإقليمية ودون الإقليمية، بأن تقدم الدعم الكافي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة، والمساعدة التقنية لبناء القدرات، ولبرامج الحماية

الاجتماعية والبيئية. وسنواصل أيضا تحسين فعاليتها الإقراضية بوجه عام من خلال زيادة التبني القطري، ومن خلال العمليات التي تزيد الإنتاجية وتسفر عن نتائج قابلة للقياس في مجال الحد من الفقر، وإقامة تنسيق أوثق مع المانحين والقطاع الخاص.

هاء - الدين الخارجي

٤٧ - يمثل تمويل الديون المقدور على تحملها عنصرا هاما من عناصر تعبئة الموارد لاستثمار القطاعين العام والخاص. وتشكل الاستراتيجيات الوطنية الشاملة المعدة لرصد وإدارة الديون الخارجية، التي تشكل جزءا من الشروط المسبقة المحلية للديون المقدور على تحملها، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإدارة الموارد العامة، عنصرا أساسيا من عناصر الحد من أوجه الضعف الوطني. ويجب على المدينين والدائنين اقتسام المسؤولية عن منع وحل المشاكل المتعلقة بالديون غير المقدور على تحملها. ويمكن أن تقوم المساعدة التقنية لإدارة الديون الخارجية ومتابعة الديون بدور هام كما ينبغي تعزيزها.

٤٨ - ويمكن لتخفيف عبء الديون الخارجية أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي يمكن استثمارها لاحقا في أنشطة متسقة مع تحقيق النمو والتنمية المستدامين، ولهذا فإن تدابير تخفيف عبء الديون ينبغي أن تنفذ، عندما يقتضي الأمر، تنفيذًا حثيثا وعلى وجه السرعة، بما في ذلك في إطار نادي باريس ولندن وغيرهما من المنتديات المعنية. وإذ نلاحظ أهمية تصحيح الأوضاع المالية لتلك البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا تقوى على تحملها، فإننا نرحب بالمبادرات التي اتخذت لتخفيف عبء الديون غير المسددة وندعو إلى اتخاذ تدابير وطنية ودولية أخرى في هذا الخصوص، بما في ذلك إذا اقتضى الأمر إلغاء الديون وغير ذلك من الترتيبات.

٤٩ - وتتيح المبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فرصة لتعزيز الفرص الاقتصادية والجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر للبلدان المستفيدة منها. والتنفيذ الكامل الفعال على وجه السرعة للمبادرة المحسنة، التي ينبغي تمويلها تمويلًا كاملا من خلال موارد إضافية، أمر بالغ الأهمية. وينبغي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تتخذ ما يلزم من تدابير متعلقة بالسياسات لتصبح مؤهلة للإفادة من المبادرة. وينبغي للاستعراضات المقبلة لقدرة البلدان على تحمل الديون أن تأخذ في اعتبارها أيضا تأثير تخفيف عبء الديون على التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية. ونؤكد أهمية مواصلة التحلي بالمرونة حيال معيار الأهلية. ولا بد من مواصلة الجهود لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن تحملها. وينبغي مواصلة مراجعة الإجراءات والافتراضات الحسابية التي يستند إليها في تحليل القدرة على تحمل الدين. وينبغي أن يراعى

تحليل القدرة على تحمل الديون عند النقطة التي ينتهي إليها أي احتمال بأن يتردى النمو العالمي وانخفاض معدلات التبادل التجاري. وينبغي لترتيبات تخفيف عبء الديون أن تسعى إلى تفادي فرض أي أعباء غير عادلة على بلدان نامية أخرى.

٥٠ - ونؤكد ضرورة قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراعاة التغييرات الأساسية في قدرة البلدان على تحمل الديون من جراء الكوارث الطبيعية والصدمات الحادة التي تتعرض لها معدلات التبادل التجاري أو بسبب الصراع، وذلك عندما تقدم توصيات تتعلق بالسياسات، بما في ذلك بالنسبة لتخفيف عبء الديون إذا اقتضى الأمر.

٥١ - وبينما نسلّم بالحاجة إلى مزيج مرن من الأدوات للاستجابة على نحو ملائم للظروف والقدرات الاقتصادية المختلفة للبلدان، فإننا نؤكد أهمية وضع مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة وحل الأزمات المالية بحيث تؤمّن اقتساماً عادلاً للأعباء بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين. ونشجع البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤثر ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الديون على موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المعتمز توفيرها للبلدان النامية. ونشجع أيضاً على تقصي آليات ابتكارية تعالج بها مشاكل الديون للبلدان النامية معالجة شاملة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

واو - معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية

٥٢ - استكمالاً للجهود الإنمائية الوطنية، فإننا نسلّم بالحاجة الماسة لتحسين تماسك وإدارة واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية. وإسهاماً في تحقيق هذا الهدف، فإننا نؤكد أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية. وتحقيقاً للغرض ذاته، فإنه ينبغي تعزيز الجهود على الصعيد الوطني لتحسين التنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات المعنية. وبالمثل، ينبغي لنا أن نشجع تنسيق السياسات والبرامج للمؤسسات الدولية والتماسك على الصعيدين التشغيلي والدولي لتحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية والمتمثلة في النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

٥٣ - وتبذل في الوقت الراهن جهود دولية هامة لإصلاح النظام المالي الدولي. وينبغي مواصلة هذه الجهود بشفافية أكبر وبمشاركة فعالة من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأحد الأهداف الرئيسية لعملية الإصلاح هو تحسين التمويل لأغراض التنمية والقضاء على الفقر. ونؤكد أيضاً التزامنا بالقطاعات المالية المحلية السليمة،

والتي تقدم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا هاما من عناصر النظام المالي الدولي الذي يدعم التنمية.

٥٤ - وإن تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية له أهمية بالغة في زيادة الاستقرار العالمي وتخفيف تقلبات أسعار الصرف، وهذان عاملان رئيسيان من عوامل النمو الاقتصادي وتحسين التدفقات المالية التي يمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥٥ - وينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ولا سيما صندوق النقد الدولي، أن تستمر في إعطاء أولوية عليا لتحديد الأزمات ومنعها ولتعزيز أسس الاستقرار المالي الدولي. وفي هذا الخصوص، نؤكد ضرورة قيام الصندوق بزيادة تعزيز ما يقوم به من أنشطة لمراقبة جميع الاقتصادات، مع الانتباه بشكل خاص لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وما لها من تأثير. ونشجع صندوق النقد الدولي على تيسير كشف جوانب الضعف الخارجية في حينها من خلال استخدام أنظمة مصممة تصميمًا جيدا للمراقبة والإنذار المبكر والتنسيق عن كثب مع المؤسسات أو المنظمات الإقليمية المعنية، بما في ذلك اللجان الإقليمية.

٥٦ - ونؤكد ضرورة قيام المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، عندما تقدم المشورة المتعلقة بالسياسات والدعم المالي، بالعمل بناء على مناهج إصلاحية سليمة متبناة على الصعيد الوطني تراعي احتياجات الفقراء والجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر، وإيلاء ما يجب من اعتبار إلى الاحتياجات الخاصة والقدرات التنفيذية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتركيز على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وينبغي أن تراعي المشورة المقدمة التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف، والتي ينبغي أن تصمم بحيث تخفف من حدة التأثير السلبي على الشرائح الضعيفة من المجتمع.

٥٧ - ولا بد من كفالة المشاركة الفعالة والعادلة للبلدان النامية في صياغة المعايير والقوانين المالية. ومن الضروري أيضا كفالة التنفيذ، على أساس تطوعي وتدرجي، كإسهام في تخفيف حدة التعرض للأزمات المالية ولعدواها.

٥٨ - وينبغي لعمليات تقييم المجازفات السيادية التي يقوم بها القطاع الخاص أن تزيد من استخدام بارامترات دقيقة وموضوعية وشفافة إلى الحد الأقصى، ويمكن تيسير ذلك من خلال بيانات عالية الجودة ومن خلال التحليل.

٥٩ - وإذ نلاحظ تأثير الأزمة المالية أو خطر العدوى في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغض النظر عن حجمها، فإننا نؤكد ضرورة كفالة أن يتوفر للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، مجموعة من التسهيلات

والموارد المالية للاستجابة في الوقت المناسب والشكل المناسب طبقا لسياساتها. وتتوفر لصدوق النقد الدولي طائفة من الأدوات كما أن مركزه المالي الحالي قوي. ويعتبر الخط الائتماني الاحتياطي علامة مهمة من علامات قوة سياسات البلدان ودرعا يقيها من العدوى في الأسواق المالية. وينبغي إبقاء مخصصات حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض. وفي هذا الخصوص، فإننا نؤكد أيضا ضرورة تحسين الدور المثبت للاستقرار للصناديق الاحتياطية الإقليمية ودون الإقليمية، والترتيبات التبادلية وما شابه ذلك من آليات تكمل الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية.

٦٠ - ولتعزيز التقاسم العادل للأعباء وتقليل مجازفات سوء النية، فإننا نرحب بقيام جميع أصحاب المصالح المعنيين بالنظر في وضع آلية دولية لتسوية الديون، في منتديات مناسبة، يشارك فيها المدينون والدائنون من أجل إعادة هيكلة الديون غير المقدور عليها تنظيما يتسم بحسن التوقيت والكفاءة. ولا ينبغي أن يحول اعتماد مثل هذه الآلية دون تقديم التمويل الطارئ في أوقات الأزمات.

٦١ - وتشكل الإدارة الرشيدة على جميع المستويات أمرا أساسيا أيضا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وللتعبير على نحو أفضل عن تزايد الاعتماد المتبادل وتعزيز المشروعية، ينبغي للإدارة الاقتصادية أن تتطور في مجالين اثنين هما: توسيع قاعدة اتخاذ القرارات في المسائل التي تم التنمية وسد الثغرات التنظيمية. وسعيا لإكمال وتوطيد أوجه التقدم في هذين المجالين، يجب علينا أن نعزز منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف. ونشجع جميع المنظمات الدولية على السعي بصورة مستمرة لتحسين عملياتها وأوجه التفاعل فيما بينها.

٦٢ - ونؤكد ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع المعايير على الصعيد الدولي. وتحقيقا لهذه الأهداف، فإننا نرحب أيضا باتخاذ إجراءات أخرى لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على بناء قدراتها على المشاركة مشاركة فعالة في المنتديات المتعددة الأطراف.

٦٣ - وتتمثل إحدى الأولويات الأولى في إيجاد سبل عملية ابتكارية لزيادة تحسين المشاركة الفعالة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الحوارات وعمليات اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي. ونشجع على اتخاذ الإجراءات التالية في إطار ولايات وقدرات كل من المؤسسات والمنتديات:

- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: مواصلة تعزيز المشاركة في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ قراراتها، وبالتالي تعزيز الحوار الدولي والعمل مع هذه المؤسسات أثناء قيامها بتلبية الاحتياجات والشواغل الإنمائية لهذه البلدان؛
 - منظمة التجارة العالمية: التأكد من تمثيل أي اجتماع تشاوري لجميع أعضائها وأن تقوم المشاركة على معايير واضحة وبسيطة وموضوعية؛
 - مصرف التسويات الدولية، ولجان بازل ومنتدى الاستقرار المالي: مواصلة تحسين ما تبذله من جهود اتصال بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتشاور معها على الصعيد الإقليمي، وإعادة النظر في عضويتها، حسب الاقتضاء، للسماح لها بالمشاركة مشاركة وافية؛
 - التجمعات المخصصة التي تقدم توصيات تتعلق بالسياسات ولها آثار على الصعيد العالمي: مواصلة تحسين اتصالها بالبلدان غير الأعضاء، وتحسين التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف التي لها ولايات حكومية دولية محددة تحديدا واضحا وذات قاعدة عريضة.
- ٦٤ - ونشجع على اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز فعالية ما يقدمه النظام الاقتصادي العالمي من دعم للتنمية:
- تحسين العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لأغراض التنمية، وتعزيز قدرتهما على توفير المساعدة التقنية لجميع البلدان التي تحتاج إلى هذه المساعدة؛
 - دعم منظمة العمل الدولية وتشجيعها على مواصلة دراستها للبعد الاجتماعي للعولمة؛
 - تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف ودعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في العالم كله؛
 - إدماج المنظور الجنساني في صلب سياسات التنمية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات؛
 - تعزيز التعاون الدولي في مجال الضريبة، من خلال تحسين الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية وزيادة تنسيق أعمال الهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية

المعنية، وإيلاء أهمية خاصة لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

• تعزيز دور اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية دعماً للحوار المتعلق بالسياسات بين البلدان على الصعيد الإقليمي لبحث مسائل الاقتصاد الكلي والمسائل المالية والتجارية والإئتمانية.

٦٥ - ونلتزم بالتفاوض في إطار الأمم المتحدة على اتفاقية لمكافحة الفساد بجميع جوانبه وإبرام هذه الاتفاقية في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك مسألة إعادة الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة إلى بلدان المنشأ، وتشجيع إقامة تعاون أقوى للقضاء على غسل الأموال. ونشجع الدول التي لم تنظر في التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أن تفعل ذلك^(٥).

٦٦ - ونحث جميع الدول التي لم تنظر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب^(٦) أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وندعو إلى زيادة التعاون لتحقيق الهدف ذاته.

٦٧ - ونحن نعطي الأولوية لإعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة باعتبار ذلك أمراً أساسياً لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية ولقيام نظام اقتصادي عالمي يستفيد منه الجميع. ونعيد تأكيد التزامنا بتمكين الجمعية العامة من القيام بدورها الرئيسي بصفقتها الهيئته التداولية والتمثيلية وهيئة صنع السياسات الرئيسية في الأمم المتحدة على نحو فعال، وزيادة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من القيام بالدور المناط به في ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً - المثابرة على العمل

٦٨ - إن إقامة تحالف عالمي لأغراض التنمية يستلزم بذل جهود لا تني. لذا فإننا نلتزم بالمثابرة على العمل بكامل طاقاتنا، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لكفالة المتابعة الصحيحة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في هذا المؤتمر، ومواصلة بناء جسور بين منظمات ومبادرات التنمية والمال والتجارة، وذلك في إطار جدول الأعمال الشمولي للمؤتمر. ولا بد من إقامة تعاون أكبر بين المؤسسات القائمة، استناداً إلى فهم واحترام واضحين لولاية كل منها وهيكله الإداري.

(٥) قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥.

(٦) قرار الجمعية العامة ١٠٩/٥٤، المرفق.

٦٩ - وسوف نبني على أساس التجربة الناجحة للمؤتمر والعملية التي أفضت إليه، وسنعزز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية/الهيئات الإدارية المعنية من أصحاب المصالح الآخرين من المؤسسات ونستخدمها استخداما أكبر، وذلك لأغراض متابعة المؤتمر وتنسيقه، من خلال ربط العناصر التالية ربطا موضوعيا بترتيب تصاعدي:

(أ) إن عمليات التفاعل بين ممثلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومديري المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن تكون بمثابة عمليات لتبادل وجهات النظر الأولية بشأن مسائل تتصل بمتابعة المؤتمر والقيام بالتحضيرات للاجتماع السنوي الذي يعقد في فصل الربيع بين هذه المؤسسات. ويمكن القيام بعمليات تفاعل مشابهة مع ممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية لمنظمة التجارة العالمية؛

(ب) نشجع الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على معالجة المسائل المتعلقة بالتماسك والتنسيق والتعاون، كمتابعة للمؤتمر، في الاجتماع الذي يعقد في فصل الربيع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي للاجتماع أن يشمل على جزء حكومي دولي للبحث في جدول أعمال تتفق عليه المنظمات المشاركة فضلا عن إقامة حوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ج) سينظر الحوار الرفيع المستوى الذي يجري حاليا بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة، والذي يعقد كل سنتين في الجمعية العامة، في التقارير المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الهيئات، فضلا عن مسائل أخرى تتصل بالتمويل لأغراض التنمية. وسيعاد تشكيل الحوار لتمكينه من أن يصبح هيئة تنسيق حكومية دولية للمتابعة العامة للمؤتمر والمسائل المتصلة به. وسيشتمل الحوار الرفيع المستوى على حوار يتعلق بالسياسات، بمشاركة أصحاب المصالح المعنيين، لبحث تنفيذ نتائج المؤتمر، بما في ذلك موضوع التماسك والاتساق للأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية؛

(د) سينظر في وضع الطرائق المناسبة لتمكين جميع أصحاب المصالح المعنيين من المشاركة إذا اقتضى الأمر في الحوار الرفيع المستوى الذي أعيد تشكيله.

٧٠ - ونقرر القيام بما يلي دعما للعناصر المذكورة أعلاه على الصعد الوطني والإقليمي والدولي:

- مواصلة تحسين تماسك سياستنا الداخلية بالعمل المتواصل لوزاراتنا، وزارات التنمية والمالية والتجارة والخارجية، ومصارفنا المركزية؛

- تسخير الدعم النشط للجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية؛
- إبقاء بند عملية التمويل لأغراض التنمية مدرجا في جدول أعمال الهيئات الحكومية الدولية لجميع أصحاب المصالح الرئيسيين، بمن فيهم جميع صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة، ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٧١ - ونسلم بالعلاقة بين تمويل التنمية وتحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في قياس ما أحرزته عملية التنمية من تقدم والمساعدة في تحديد أولويات التنمية. ونرحب في هذا الخصوص باعتزام الأمم المتحدة تحضير تقرير سنوي. ونشجع على إقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تحضير ذلك التقرير. وسوف ندعم قيام الأمم المتحدة بحملة إعلامية عالمية للتعريف بأهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وفي هذا الخصوص، نود أن نشجع جميع المعنيين من أصحاب المصالح، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، على المشاركة مشاركة فعالة.

٧٢ - ولؤازرة هذه الجهود، نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع أمانات المؤسسات الرئيسية من أصحاب المصالح، وبالإفادة الكاملة من آلية مجلس كبار المديرين للتنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة - أن يؤمن متابعة مستمرة في منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في هذا المؤتمر وأن يكفل لها دعما فعالا في الأمانات. وسيبني هذا الدعم على أساس الطرائق الابتكارية والقائمة على المشاركة وعلى ما يتصل بذلك من ترتيبات للتنسيق تستخدم في أعمال التحضير للمؤتمر. ويطلب أيضا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا سنويا. عن تقارير المتابعة المذكورة.

٧٣ - وندعو إلى عقد مؤتمر دولي للمتابعة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. ويبت في طرائق هذا المؤتمر في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥.

القرار ٢*

الإعراب عن الامتنان للمكسيك حكومة وشعبا إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

وقد انعقد في مونتيري، بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢

بدعوة من حكومتها،

* اعتمد في الجلسة العامة السادسة للمؤتمر المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وللإطلاع على المناقشة انظر الفصل التاسع.